Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

وثيقة معلومات حول البرنامج

مرحلة التصميم

تقرير عدد : PIDC 18575

اسم العملية	تونس : مشروع التعليم العالي من أجل دعم التشغيلية (P151059)
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال افريقيا
البلد	تونس
القطاع	التعليم العالي (80٪)، التكوين المهني (10٪)، خدمات اجتماعية أخرى (10٪)
المواضيع	التعليم من أجل اقتصاد المعرفة (80٪)، تحسين أسواق الشغل (20٪)
آلية الإقراض	تمويل مشاريع استثمارية
الرقم التعريفي للعملية	P151059
الطرف المستعير	وزارة التنمية والتعاون الخارجي
الوكالة المكلفة بالتنفيذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا
التصنيف البيئي	غير مشترط
تاريخ إعداد / تحيين وثيقة معلومات المشروع	10 مارس 2015
تاريخ المصادقة / نشر وثيقة معلومات المشروع	16 مارس 2015
التاريخ التقديري لإتمام الموافقة	12 أفريل 2015
التاريخ التقديري لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين	16 ديسمبر 2015
قرار هيئة المراجعة (ابتداء من وثيقة القرار)	مراجعة 2 – السماح بمواصلة مسار الاعداد

1- المقدمة والسياق

الظروف العامة للبلاد

طيلة معظم سنوات الألفين ،كانت تونس تتمتع بنسبة نمو بلغت 8،4 بالمائة من اجمالي الناتج المحلي الخام وكانت تعتبر انذاك من أكثر الدول الناجحة اقتصاديا في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا .وجاء هذا الوضع نتيجة للإصلاحات الهيكلية التي انجزت في نهاية التسعينات بغاية تنويع الاقتصاد من النفط الى الصناعات التحويلية الخفيفة والسياحة ولاحقا الهندسة الميكانيكية والإلكترونية غير أن هذا التقدم الاقتصادي كان يشوبه الفساد و الملابسات السياسية. وفي ديسمبر 2010 انطلقت موجة عارمة من الاحتجاجات المدنية العفوية بسبب الغضب والإحباط من جراء ارتفاع معدلات البطالة والفساد من جهة وغياب الإدماج السياسي والتضييق على حرية التعبير من جهة أخرى.هذه الاحتجاجات العارمة أدت الى سقوط نظام الرئيس بن على في جانفي 2011...ومنذ ذلك التاريخ ،بدأت تونس مرحلة الانتقال الديمقراطي..ألا أنه وعقب الثورة شهدت تونس تدهورا اقتصاديا حادا بعد أن بدأت في أواخر 2010 في التعافي من الأزمة المالية العالمية المتسببة في ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمحروقات.

ولا تزال البطالة ،لا سيما في صفوف الشباب المتعلم ،تشكل تحديا كبيرا للبلاد ،إذ ارتفعت نسبة البطالة سنة 2011 خاصة لدى الشباب والنساء.وحسب معهد الإحصاء الوطني ، فان نسبة البطالة لدى حاملي الشهائد العليا تجاوزت 30 " طيلة السنوات الست الماضية ، في حين كان من المتوقع أن يبلغ معدل نسبة النمو5، 3 بالمائة سنة 2015 مقارنة بنسبة 2،7 بالمائة المسجلة سنة 2014 ، غير أن هذا النمو المتوقع ان يكون كافيا لاستيعاب الارتفاع السريع لليد العاملة المؤهلة.ان انعدام فرص العمل والإبداع يعود لأسباب عديدة منها القضايا الهيكلية واضطراب السوق وتجزئته ، إضافة إلى اختلال التوازن ما بين يتحصل عليه الطالب من مهارات تعليمية وبين ما يقتضيه ويوفره سوق الشغل فيما بعد.

وتقف تونس اليوم في حقيقة الأمر في نقطة تحول حاسمة في مواجهة التحديات و الأخطار التي لم يسبق أن شاهدتها فيما سبق. فمنذ جانفي 2011 ، ،دخلت تونس في مرحلة الانتقال الديمقراطي توجت بانتخابات ديمقراطية في نهاية 2014 ، وقد فتح هذا الانتقال الديمقراطي ألباب نحو فرص أكبر لوضع رؤية جديدة للاقتصاد وتحديد الأولوية للإصلاحات العاجلة ،اذ أن الحاجة ملحة الى تعزيز الانتعاشة الاقتصادية وتلبية مطلب الشباب بإدماجه الاجتماعي والسياسي... وليس هناك من شك أن نسب البطالة لدى الشباب تفرض ضرورة التعجيل والتعمق في الإصلاحات التعليمية.

ظروف المؤسسات والقطاع

شهد قطاع التعليم العالي في تونس نموا سريعا في عدد الطلبة الذين يؤمون مؤسسات التعليم العالي العمومية في الفترة الممتدة بين 1995 و 2005 ،حيث ارتفع عدد الطلبة من 102 ألف إلى حوالي 330 ألف .كما أن نسبة الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي ارتفعت من 8 بالمائة في أوائل التسعينات الى حوالي 29 بالمائة سنة 2004 لتبلغ 35 بالمائة سنة 2011 وهذه النسب مازالت ضعيفة اذا تمت مقارنتها بنسبة الالتحاق بالمعاهد الثانوية التي ارتفعت من 52 بالمائة في أوائل التسعينات الى 92 بالمائة سنة 2011. ونتيجة لذلك ، تم انشاء مؤسسات واختصاصات جديدة مع اعطاء الأولوية دائما للاختصاصات الأقل تكلفة والأسهل توسعا...وقد بدأ هذا التضخم في التباطئء منذ 2006 حيث ارتفع عدد الطلبة ب2 فقط سنويا بين 2006 و2009 وبدأ عدد الطلبة المسجلين في الانخفاض منذ سنة 2009.

ويشمل نظام التعليم العالي من 13 جامعة حكومية (بما في ذلك جامعة افتراضية عن بعد) و198 كلية ومعاهد عليا من بينها 25 معهد دراسات تكنولوجية ، كلها تحت اشراف مباشر من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال...هذه المؤسسات بدأ انشاؤها سنة 1986 واستقطبت في السنة الجامعية 2012-2013 حوالي 315.513 طالب وطالبة. أما في خصوص معاهد الدراسات التكنولوجية، فقد تم تأسيسها حديثا حيث أحدث أول معهد سنة 1992 ، ورغم ذلك فقد سجل انخفاض منذ 2009 في عدد المسجلين في هذه المعاهد ليستقر في حدود 27559 سنة 2012-2013. أما مؤسسات التعليم العالي الخاصة، فقد تطورت بنسق سريع وبلغ عددها44 مؤسسة في نفس السنة الجامعية 2012-2013، وتستقطب 5،6 بالمائة من مجموع 340.000 طالب مرسمين بالمؤسسات الجامعية.

ورغم عدم مصادقتها على اتفاق بولونيا ،فان تونس تبنت نظام "أمد" المشتمل على اجازة وماجستر ودكتوراه ، ويتحصل الطالب على الاجازة بعد 3 سنوات من الدراسة أي 180 رصيدا ، 60 رصيدا لكل سنة ،ثم 120 رصيدا في سنتي

الماجستار ثم الدكتوراه . وبالرغم من أن تونس تطبق نظام "أمد" الا أنها لا تزال بعيدة عن جوهر هذا النظام المتمثل أساسا في نظام الأرصدة. ولئن كان تطبيق نظام الأرصدة قد توفر في 75 من البرامج الجامعية ألا أن هذا النظام في الواقع يستند أساسا على عدد الساعات التي يقضيها الطلبة في القيام بالأنشطة تحت إشراف الإطار التربوي وذلك طبقا لنظرية التدريس التي يكون محورها الأستاذ أو مزج بين ساعات التواصل وحجم عمل الطلبة،بدلا من نتائج تعلم الطلبة على حسب التحويرات البولونية.

الحوكمة في الجامعات (إدارة الجامعات)

منذ سنة 2000 تمتعت الجامعات التونسية بعدد من الصلاحيات والامتيازات على المستوى الإداري والبيداغوجي والمالي وذلك في إطار الدعم التدريجي للامركزية. وفي سنة 2008 ، مكن قانون التعليم العالي من دعم استقلالية الجامعات خاصة مع تصنيف الجامعة كمؤسسة ذات طابع علمي أو تكنولوجي ، هذه هذه الصيغة الجديدة كان الهدف منها إضفاء مزيد من الاستقلالية المالية للمؤسسات الجامعية خاصة عندما يتعلق الأمر بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. الا انه في الحقيقة ،لم تتمكن الا مؤسسة جامعية واحدة من الحصول على هذه الصيغة الجديدة مع بعض التعديلات التشريعية والإجراءات العملية التي جعلت من هذه الجامعة جامعة مستقلة وحيدة. نفس هذا القانون نص أيضا على إنشاء وكالة مستقلة في 2012 وظيفتها ضمان الجودة في القطاع غير أن هذه الوكالة لم يقع إحداثها حتى هذه الساعة وأخيرا ، يمكن القول إن الإجراءات التي تم اتخاذها بعد الثورة ،وخاصة المرسوم عدد 31 لسنة 2011 والمرسوم عدد 68 من نفس السنة ، مكنت من انتخاب مديري المؤسسات الأكاديمية و هي خطوة هامة على طريق الاعتراف بمبدأ الإدارة المحايدة في الجامعة التونسية. وبالرغم من كل هذه الإصلاحات ، ،لا تزال الجامعات التونسية تعاني مكن نقص فادح في الاستقلالية ، بما في ذلك في مستوى تسيير الأمور الإدارية اليومية .

و هناك تغيير هام أخر يتعلق بإحداث صيغة جديدة للتعاقد بين الوزارة ومؤسسات التعليم العالي والتي تتجاوز الرقابة المالية التقليدية السابقة وكبداية ،تم سنة 2009 التوقيع على عقود تدوم 4 سنوات بين الوزارة و13 مؤسسة جامعية و9 مراكز بحث. وقد تم اثارة هذا الموضوع من جديد في أكتوبر 2014 خلال ورشة عمل جمعت بين الوزارة والبنك الدولي الذي يدعم حاليا تقييم تجربة عقود 2009 .

ضمان الجودة

في سنتي 2013 و2014 قدم البنك الدولي ، من خلال البنك الدولى للإنشاء والتعمير دعما في شكل تمويل الجزء الثاني من إصلاحات التعليم العالي وما يتطلبه من مساعدة تقنية عبر إنشاء الهيئة الوطنية للتقييم وتأمين الجودة. وعلى الرغم من هذا الدعم ، يبدو أن الوكالة لا تزال في مرحلة متعثرة في إيضاح دورها وتحديد أنشطتها وبرنامجها الزمني واحتياجاتها في هذه المرحلة. وقد ركزت في المدة المنقضية وحدات داخلية لضمان الجودة لكن هذه المبادرات تحتاج إلى تجديد في إطار مبادرة شاملة موحدة وجديدة.كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى بناء عقلية جديدة للتنافس بين المؤسسات والبرامج التي من المحتمل أن تقدم منافع على مدى طويل وتتجاوز بذلك الدعم المالي المقدم في إطار المشروع.مع العلم أن العديد من المؤسسات التي شاركت في برنامج دعم الجودة في التعليم العالي ، لم تتمكن من تطوير المقترحات الحاسمة في المراحل السابقة ، بل أدخلت تحسينات على تقاريرها ونجحت في الحصول على منح في الجولات المتعاقبة في المنافسة. يبقى أن التطور المنشود في ضمان الجودة أصبح ملحوظا ولكنه كان متفاوتا من حيث التطبيق الفعلي بين المؤسسات ، وهو ما يدعو الى تعزيز مكانة الجودة في برامج دعم الجودة في التعليم العالي.

مدى تشغيلية الطلبة

مدى تشغيلية الطلبة تمثل تحديا مستمرا في تونس ، اذ أن البطالة تؤثر بشكل خاص على الشباب المتعلم ، مما يعكس اختلالا هيكليا ما بين ما تتطلبه سوق الشغل من يد عاملة بسيطة وما يمثله العرض المتزايد لليد العاملة الماهرة والمؤهلة. ففي النصف الأول من سنة 2014 ، بلغ عدد العاطلين عن العمل من أصحاب الشهائد العليا31،4 بالمائة ،(وكانت النسبة عند النساء40.8 بالمائة، في حين بلغت النسبة عند الذكور 21.2 بالمائة استنادا إلى المعهد الوطني للإحصاء سنة 2014 . وتعود النسبة العالية للبطالة في تونس إلى عدة عوامل من بينها : نوعية الوظائف المقدمة التي تبقى ضعيفة ،إضافة إلى الانتشار الواسع للوظائف غير الرسمية وغير القارة ، فالاقتصاد التونسي يعتمد على المهارات المتواضعة... وقد بينت

الدراسة الاستقصائية عبر المقابلات التي أجريت مع أرباب العمل سنة 2012 أن مهارة اليد العاملة تمثل 39 " من نجاح شركة ما.....وقد أكدت العديد من الشركات أن طالبي الشغل لا يلبون ، في غالب الأحيان ما يتعلق بالمؤهلات المطلوبة....ومع ذلك فان تونس تسعى الى الارتقاء بسلسلة القيمة المضافة في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية وهو ما سيكون ممكنا بإصلاح نظام التعليم والتقريب بين المهارات والكفاءات التي يكتسبها الطالب وما يتطلبه القطاع الخاص من مهارات. وقد ساهم برنامج دعم الجودة في التعليم العالي في إحداث برامج جودة جديدة وملائمة لتوقعات المشغلين في تونس. وقد تم تنقيح المناهج الدراسية وفقا لنماذج جديدة لسوق الشغل والمتماشية مع البرامج ،وهو ما مكن خريجي الجامعات من مهارات تعليمية تتطابق مع متطلبات سوق الشغل ، اذ تم تقديم نظرية التعليم القائمة على المهارة في حين تم تعديل بعض المناهج البيداغوجية ، وتبعا لذلك فقد مكنت هذه البرامج من تسهيل عملية إعادة صياغة البرامج والارتقاء بتقنيات التدريس من جهة ، وجعل الطالب يكسب كما هائلا من المهارات من جهة لأخرى. سيكون تدعيم ورفع مستوى هذه الانجازات حاسما لضمان مستقبل أفضل ودعم تشغيلية حاملي الشهائد العليا.

بعث المشاريع في تونس

منذ منتصف التسعينات، انطلقت تونس في وضع برامج تأسس لبعث المشاريع وقد تبين ذلك خاصة في شهادة الإجازة التطبيقية منذ سنة 2009. ان بعث المشاريع يتطلب تدريس ثقافة الانتصاب للحساب الخاص في برامج التعليم العالي ، اضافة الى تعزيز روح المبادرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا(أنجيلا أوردينولا- 2010). ومن هذا المنطلق ، فان تونس تسعى ليس فحسب إلى مساعدة خريجي الجامعات على بعث شركات جديدة بل لتنمية روح المبادرة والقيادة من خلال غرس ثقافة بعث المشاريع الخاصة ، وذلك عبر ورشات جهوية ومخططات مشاريع وأفكار. جاءت هذه المبادرات من أجل دعم المشاريع الصغرى مع تحفيز القطاع البنكي على الاستثمار في المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتطوير المشاريع الأقل حجما.غير أن المؤسسات والهياكل ما زالت تعطل التنمية في المشاريع عموما و فرص بعث المشاريع من طرف الشباب. لذلك يجب استفاء عديد الشروط من أجل تطوير بعث المشاريع بما في ذلك تحسين الحوكمة ، وتطبيق أفضل لمناهج البحث خدمة للتنمية الجهوية والارتقاء بجودة التعليم.

العلاقة مع استراتيجية مساعدة البلد

يحدد فريق عمل المذكرة الإستراتيجية المؤقتة التابع للبنك الدولي المشاركة الإستراتيجية لتونس داعما بذلك أولويات البلاد على المدي القصير والمتوسط ، وكانت المجالات الإستراتيجية الثلاث كالآتي :

- إرساء أسس التنمية المستدامة وخلق فرص العمل
- تعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي
- دعم الحوكمة الرشيدة (الشفافية والمساءلة)

وفي حين أن الإطار الجديد للتعاون بين الدول لا زال قيد التطوير ، فانه من المتوقع أن هذه العملية ستلعب دورا محوريا في المساهمة في نتائج هذه الشراكة المرتبطة أساسا ببناء المهارات...

2 -الأهداف المقترحة للتنمية

الأهداف المقترحة للتنمية (بالنظر الى وثيقة تصميم البرنامج)

ان الهدف من المشروع الجديد المقترح هو تحسين فرص التشغيل للمتخرجين في المستقبل وتحديث إدارة التعليم العالي...

النتائج الرئيسية (بالنظر الى وثيقة تصميم البرنامج)

سيتحقق هذا الهدف من خلال تدابير لدعم التعليم العالي وضمان الجودة الداخلية والخارجية ، وذلك على أساس أداء هذا القطاع والإجراءات الداعمة للتشغيل داخل مؤسسات التعليم العالي...وسيبني هذا المشروع على النتائج و الدروس المستخلصة من المرحلة الثانية من مشروع دعم إصلاح نظام التعليم العالي وسيشهد نهايته بدعم الإصلاحات اللازمة لتطوير التعليم العالي على المستوى الوطني.

وسيدعم المشروع بصفة خاصة مبادرات ترتكز على تحسين مهارات العمل المطابقة لسوق الشغل لدى خريجي التعليم العالي ومزيد تكييف هذا النظام مع التحديات العالمية ، وذلك مع مراعاة خصوصيات سوق الشغل وكل المساءل المتعلقة بالطلب.

3- الوصف الأولي :

وصف المصطلحات

يسعى هذا المشروع الى تحسين فرص العمل أمام خريجي التعليم في المستقبل عبر دعم برامج الابتكار وتحديث نظام التعليم العالي من خلال تعزيز ضمان الجودة ، والحوكمة والأداء ، استنادا على آليات التمويل

ويشتمل هذا المشروع على جزئين اثنين :

الجزء الأول : تحسين تشغيلية خريجي التعليم العالي

من خلال إرساء نظام منح تنافسية خاصة بالمشاريع ومتصلة ب:

- دعم الاستقلال الذاتي للجامعات وتعزيز قدرتها في مجال الإدارة
- تحديث مناهج التعليم والتعلم مع التركيز على مهارات تخول الدخول الى سوق الشغل.
- تطبيق اتفاق بولونيا (امد)..
- البحث والابتكار (بما في ذلك التعليم العالي)
- جامعة خاصة لبعث المشاريع : تكوين وتدريب لأصحاب المشاريع
- جامعات ومؤسسات تعليم عالي للمساهمة في التنمية الجهوية
- برامج الانتقال بين التعليم الثانوي والتعليم العالي.
- الأنشطة التدريبية والتربصات التي تربط بين التعليم العالي وسوق الشغل

وقد كانت هذه المسابقة مفتوحة لكل مؤسسات التعليم العالي بما في ذلك معاهد الدراسات التكنولوجية ، وستعطى الأولوية للمشاريع التي تكرس الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعزز برامج التعاون (الذي تم إعداده مع موظفي المؤسسات التعليمية) التي تمت تجربتها وتطويرها خلال الجزء الثاني من مشروع دعم إصلاحات التعليم العالي والذي يهدف لملائمته مع احتياجات سوق الشغل.

ويمكن لهذه المنح أن تغطي تكلفة المعدات اللازمة للمخابر وتجديد المنشئات القديمة.

الجزء الثاني : تحديث إدارة التعليم العالي.

أن الهدف من هذا المشروع هو دعم :

- التنفيذ الكامل لنظام تأمين الجودة في الجامعة وذلك على المستوى الداخلي والخارجي وفقا لاتفاق بولونيا وتنشيط وحدات الجودة داخل الجامعة وخارجها...
- تطوير استقلالية الجامعات وذلك عن طريق مجالس استشارية خارجية لتعزيز العلاقة بيت أرباب العمل والهيئات الخارجية من جهة ومؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى ، ودعم الاجراءات التشريعية لتمكين الجامعات من التحول الى" مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتقني".
- تطوير الأداء على أساس آليات التوجيه في قطاع التعليم العالي.

- مساعدة الجهاز المنفذ على تعزيز قدرته على التنسيق عبر انتداب فريق عمل تقني إضافي يتميز بالخبرة والكفاءة وذلك على أساس تنافسي.

ويعتبر الخطر العام المهدد لهذا المشروع كبيرا وفيما يلي المخاطر الرئيسية الخمسة :

- الخطر السياسي : رغم أن الحكومة الحالية منتخبة (بما في ذلك وزير التعليم العالي) وحريصة على مواصلة إصلاحات التعليم العالي ومعالجة القضايا المتعلقة بتوفير فرص عمل للمتخرجين ، فان الوضعية الحالية لا تزال تشكل تحديا سياسيا ، وقد يكون من الصعب تحقيق الإصلاحات الإدارية المعقدة التي يطرحها المشروع.

- سياسات واستراتيجيات التصميم التقني : يؤكد المشروع المقترح على بعث المشاريع وجودة التعليم العالي ، هذان العنصران متشابكان ويتطلبان حوكمة كبيرة للجامعات وتحسين كفاءات رؤساء الجامعات والإطار الإداري وكل الأطراف الفاعلة التي ظلت مهمشة في التعليم العالي.

وبالتالي فان نجاح المشروع يتوقف على تخطيط حذر للأنشطة ذات الصلة والمتكاملة.

ان المشاريع السابقة بما في ذلك مشروع دعم إصلاحات التعليم العالي وبرنامج دعم الجودة عانت من انعدام التنسيق الذي كان متوقعا للتغيير العميق في المواد البشرية في تونس ، نفس هذا الخطر ينطبق على هذا المشروع ، فتطابق المبادرات جعلها تبقى فى إطار واضح وهو الشرط لنجاح هذا المشروع .

- القدرات المؤسساتية الائتمانية : رغم أن هذا المشروع الجديد لن يتضمن أي نوع من البنية التحتية ألا أنه سيقتصر على توفير المعدات والمواد وبعض التحديثات البسيطة.هناك خطر كبير لا تزال الجامعات توجهه وهو خطر بناء القدرات في مجال تنفيذ الشراء وهو الحال نفسه في مشروع دعم إصلاحات التعليم العالي.

خلال هذه المرحلة التحضيرية ، سيتأكد فريق البنك الدولي من نتائج الشراء والإدارة المالية المقررة ،و سيتم اعداد خطة عمل من أجل تعزيز قدرة الجامعات والهيكل المكل بالانجاز في هذه الميادين.

4-سياسات الضمانات، ان وجدت

سياسات الضمانات المفعلة في اطار المشروع	نعم	لا	TBD
التقييم البيئي OP/BP 4.01		x	
المساكن الطبيعية OP/BP 4.04		x	
الغابات OP/BP 4.36		x	
ادارة الآفات OP 4.09		x	
الموارد المادية الثقافية OP/BP 4.11		x	
السكان الأصليون OP/BP 4.10		x	
اعادة التوطين القسرية OP/BP 4.12		x	
سلامة السدود OP/BP 4.37		x	
مشاريع المجاري المائية الدولية OP/BP 7.50		x	
مشاريع في المناطق المتنازع عليها OP/BP 7.60		x	

5-التمويل (بملايين الدولارات)

التكلفة الجملية للمشروع	70.00	التمويل الجملي للبنك	70.00
الفجوة التمويلية	0.00		
موارد التمويل			المبلغ
القترض			0.00
البنك الدولي للانشاء والاعمار			70.00
المجموع			70.00

6-نقاط الاتصال

البنك الدولي
الاتصال : السيدة نينا أرنولد
الوظيفة : مختصة سامية في التعليم
الهاتف : /5265+3729
البريد الألكتروني: narnhold@worldbank.org

الاتصال : السيدة كارين بازاني
الوظيفة : مسؤولة عن العمليات
الهاتف :
البريد الألكتروني: kpezzani@worldbank.org

المقترض
الاسم : وزارة التنمية والتعاون الدولي
الاتصال : السيدة بن نصر
الوظيفة :
الهاتف :
البريد الألكتروني: s.bennasr@mdci.gov.tn

الهيئة المكلفة بالتنفيذ :
الاسم : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا
الاتصال : السيدة نجلاء رمضان
الوظيفة : مديرة بوحدة التنسيق
الهاتف : 21658478177
البريد الألكتروني: najlaromdhane@hotmail.fr

7-للمزيد من الارشادات، الرجاء الاتصال :

أنفو شوب
البنك الدولي
شارع H 1818، نيويورك
واشنطن، دي سي 20433
الهاتف : 4500-458 (202)
الفاكس : 1500-522 (202)
موقع الواب : http://www.worldbank.org/infoshop